الصباح الاقتصادية 12

العدد 3490 - السنة الثانية عشرة
الخميس 11 صفر 1441 - الموافق 10 أكتوبر 2019
Thursday 10 October 2019 - No.3490 - 12 th Year

تحتل المركز 46 من أصل 141 دولة

الكويت تتقدم 8 مراكز في مؤشر التنافسية العالمي

قالت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية إن الكويت شهدت تقدما بثمانية مراكز في مؤشر التنافسية العالمي لعام 2019 لتصبح في الترتيب 46 عالميا من أصل 141 دولة دخلت المؤشر وفق تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

وأوضحت الهيئة في بيان صحفي أن ترتيب الكويت في تقرير 2018 كان في المركز 54 من أصل 140 دولة مؤكدة أن وضع الكويت شهد تحسنا وفق مقياس القرب من الاداء الأفضل اذ سجلت الكويت رصيدا بلغ 65ر1 بارتفاع ثلاث نقاط عن مستواها في تقرير عام 2018 البالغ 62ر1.

وذكرت أن البلاد حافظت على تصدرها في ركيزة استقرار الاقتصاد الكلي في الترتيب الأول عالميا خلال هذه الفترة كما تحسن ترتيبها في كل من ركيزة الصحة حيث نالت المرتبة 12 من 141 دولة في تقرير 2019 مرتفعا من الترتيب 38 من 140 دولة في تقرير 2018.

وبينت أن ترتيب الكويت في ركيزة النظام المالي جاء في المرتبة 34 مرتفعا من الترتيب 48 في العام الماضي وجاءت في المرتبة 37 في ركيزة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقابل الترتيب 62 في العام الماضي.

وافادت بان الكويت شهدت في مؤشر 2019 ارتفاعا في 45 مكونا من اصل 103 مكونات توزعت على 12 ركيزة يستند إليها المؤشر ولم تشهد تغيرا في 14 مكونا كما لم تسجل بيانات مقارنة تتعلق بسبعة مكونات كونها تدخل لأول مرة ولم تتوافر بيانات عن مكونين.

وأوضحت أن مجموع التحسن والاستقرار غطى في الأداء تسع ركائز من أصل 12 ركيزة يستند إليها المؤشر هي استقرار الاقتصاد الكلي والصحة وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمهارات وسوق السلع وسوق العمل والنظام المالي وحيوية بيئة الأعمال وحجم السوق.

وقالت إن تحسن وضع الكويت في مؤشر التنافسية العالمي يتزامن مع إعلان مجموعة البنك الدولي بدخول البلاد لأول مرة ضمن أكثر 20 دولة تحسنا في مؤشر سهولة ممارسة انشطة الأعمال 2020 وذلك من أصل 190 دولة يضمها تقرير الأعمال 2020 الذي سيصدر في نهاية شهر اكتوبر الحالي.

وأكدت أن هذا التحسن جاء وفقا لتوجيهات سمو أمير البلاد وسمو ولي العهد وحرص سمو رئيس مجلس الوزراء على اعتبار تحسين وضع دولة الكويت في المؤشرات الدولية ضمن أولويات برنامج عمل الحكومة وتعاون الجهات الحكومية المعنية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني بما يصب في تحقيق الرؤية الوطنية 2035 وأهدافها التنموية.

المنتدى الاقتصادي العالمي

أظهر تقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ان الكويت هي الأكثر تحسنا بين دول منطقة الشرق الأوسط في تطوير قدراتها التنافسية.

وصنف تقرير القدرات التنافسية الصادر عن المنتدى الكويت في المركز الرابع بين دول الشرق الأوسط الأكثر قدرة على التنافسية الاقتصادية بعد الامارات وقطر والسعودية. وأشار الى ان دول المنطقة استوعبت بشكل كبير تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن العديد من البلدان اقامت بنية تحتية سليمة. وحث التقرير دول الشرق الأوسط على مزيد من الاستثمارات في تطوير الكفاءات البشرية لتحويل بلدان المنطقة إلى اقتصادات أكثر إبداعا وابتكارا.

ووصف التقرير دول شرق آسيا بانها الأكثر تنافسية في العالم تليها دول اوروبا وأمريكا الشمالية متوقعا ان تكون سنغافورة في المرتبة الأولى عالميا في قدراتها التنافسية هذا العام تليها الولايات المتحدة ثم هونغ كونغ متبوعة بهولندا في المرتبة الرابعة ثم سويسرا.

ورأى التقرير ضرورة قيام الاقتصادات بتعزيز ودعم ميزانيات البحث والتطوير والاستثمار في تنمية مهارات القوى العاملة الحالية والمستقبلية والاستثمار في البنى التحتية الأساسية مع دمجها بالتقنيات الجديدة لتطوير قدراتها التنافسية.

وأوصى التقرير باربعة مجالات عمل رئيسية بينها الانخراط في الانفتاح والتعاون الدولي وتحديث نظم ضرائب وابتكار حوافز لدعم سياسات البحث والتطوير وتوجيه الحكومات للتعامل مع الابتكارات الأكثر حفاظا على البيئة بما في ذلك ايضا تلك المتعلقة بالعمليات الادارية. وفي السياق ذاته أوصى التقرير بزيادة تكافؤ الفرص وتشجيع المنافسة العادلة وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية وتشجيع الاستثمارات المعززة للقدرة التنافسية وذلك كي يتمكن العالم من الوصول الى مستوى متكافئ من النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

وطالب التقرير صانعي السياسات المالية والاقتصادية بإعادة النظر في توجهاتهم العامة للوصول الى مرحلة من الإصلاحات والحوافز التي من شأنها ان تدعم المشهد الاقتصادي محليا ثم إقليميا فدوليا. كما اوصى بضرورة اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز تكامل التكنولوجيا ما يستوجب أيضا تطوير المهارات المهنية لتوفير الفرصة للجميع في عصر الثورة الصناعية الرابعة. ويصدر تقرير التنافسية الاقتصادية بشكل سنوي عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام 1979 لتقييم النمو الاقتصادي الطويل الأجل استنادا الى مؤشر التنافسية العالمي الذي يرسم خريطة التنافسية ل141 اقتصادا من خلال 103 مؤشرات منظمة في 12 محورا. ويقيس التقرير قدرات الدول على اساس قوة مؤسساتها والبنية التحتية واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستقرار الاقتصاد الكلي وكفاءة قطاع الصحة وتنمية المهارات وفتح الأسواق وترتيب سوق العمل والنظام المالي وديناميكية العمل والقدرة على الابتكار.

مؤشر التنافسية العالمي

المنتدى الاقتصادي العالمي: الكويت الأكثر تحسنا بالشرق الأوسط في تطوير قدراتها التنافسية

سهما «بيتك» و«الأهلي المتحد» يستحوذان على 30 في المئة من تداولات البورصة

جلسة - حمراء - لبورصة

شهد سهما بيت التمويل الكويتي (بيتك) والبنك الاهلي المتحد تباينا في مجريات تداولاتهما إذ استحوذا على نحو 30 في المئة من قيمة حركة تعاملات بورصة الكويت أمس الاربعاء عقب الموافقة المشروطة لبنك الكويت المركزي على الاندماج بين البنكين.

وشهد سهم (البنك الاهلي متحد - البحرين) تداول 10ر2 مليون سهم بقيمة بلغت 8ر2 مليون دينار (نحو 9ر5 مليون دولار) مستقرا عند سعر 273 فلسا.

في حين شهد سهم بيت التمويل الكويتي (بيتك) تداول 4ر2 مليون سهم بقيمة 8ر2 مليون دينار (نحو 9ر5 مليون دولار) مستقرا عند سعر 368 فلسا.

وكان محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل أعلن أمس الأول عن موافقة البنك المشروطة على طلب بيت التمويل الكويتي للاستحواذ على البنك الأهلي المتحد - البحرين.

وجاءت موافقة (المركزي) مشروطة بمجموعة من المتطلبات الفنية والقانونية والإجرائية قبل تنفيذ الاستحواذ لحماية التنافسية وتحقيق اعلى مستويات الشفافية والتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية.

وانهى السوق تعاملاته أمس الاربعاء على انخفاض المؤشر العام 7ر29 نقطة ليبلغ مستوى 6ر5689 نقطة بنسبة انخفاض 52ر0 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 3ر106 مليون سهم تمت من خلال 5030 صفقة نقدية بقيمة 8ر16 مليون دينار كويتي (نحو 6ر66 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 8ر3 نقطة ليصل إلى مستوى 3ر4707 نقطة بنسبة 08ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 4ر63 مليون سهم تمت عبر 2027 صفقة بقيمة 8ر2 مليون دينار (نحو 9ر5 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 2ر42 نقطة ليصل إلى مستوى 1ر6194 نقطة بنسبة 68ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 9ر42 مليون سهم تمت عبر 3003 صفقات بقيمة 8ر16 مليون دينار (نحو 12ر57 مليون دولار).

وكانت شركات (العيد) و(بيان) و(مراكز) و(عقار) و(اجوان) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (اجوان) و(اهلي متحد) و(خليج ب) و(اعيان) و(دانة) الأكثر تداولا فيما كانت شركات (دانة) و(قيوين أ) و(كميفك) و(بلروجلف) و(بيت الطاقة) الأكثر انخفاضا.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الأولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وأدوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل المتداولة (ريتس) وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والأصول العقارية.

ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأسمالها مما يسمح للمستثمرين الأفراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة إلى شراء أو تمويل ممتلكات أو أصول.

بنك بوبيان يحقق 45 مليون دينار أرباحا صافية خلال الربع الثالث

أعلن بنك بوبيان عن تحقيقه أرباحا صافية حتى نهاية سبتمبر من العام الحالي بلغت 45 مليون دينار بنسبة نمو 12% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وبربحية سهم 15.25 فلس مقارنة مع 14.20 فلس.

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك عادل عبدالوهاب الماجد تعليقا على هذه النتائج « بحمد الله ثم بفضل جهود موظفينا وثقة عملائنا تمكنا من تحقيق نتائج مميزة خلال هذه الفترة على الرغم من التحديات المتصاعدة والتي تجعلنا اكثر تصميما على تحقيق المزيد من الانجازات ».

واضاف « يمثل العام الحالي أهمية خاصة لنا كوننا نحتفل بمرور 15 عاما على تأسيس البنك ومرور 10 سنوات كاملة على البدء في تنفيذ استراتيجية التحول التي انطلقت في عام 2009 واثمرت وصولنا الى هذه المرتبة من التفوق ».

ونوه الماجد الى ان الربع الثالث كان الاكثر تميزا منذ بداية العام الحالي نتيجة الجوائز التي حصدها البنك سواء على مستوى الخدمات والمنتجات التي يقدمها او على مستوى خدمته للمجتمع الى جانب الجائزة المميزة والتي ترتبط بمواردة البشرية.

وكان بوبيان قد تمكن من الحصول على جائزة غلوبل فاينانس كافضل بنك اسلامي في الشرق الاوسط في الخدمات المصرفية الالكترونية بالاضافة الى اربع جوائز اخرى هي جائزة افضل بنك اسلامي في الكويت في الخدمات المصرفية الالكترونية وجائزة افضل تطبيق للهواتف الذكية وجائزة البنك الاكثر ابتكارا وابداعا وجائزة الافضل ابداعا في تقنيات IMAL.

كما فاز البنك بجائزة افضل مبادرة إنسانية اجتماعية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي لمبادرة نور بوبيان التي تعمل على اعادة البصر للالاف في افريقيا الى جانب حصوله على جائزة مجلس التعاون الخليجي كافضل مؤسسة في الكويت لتوطين العمالة.

نمو جميع المؤشرات

واشار الماجد إلى أن جميع مؤشرات البنك الرئيسية شهدت نموا ملحوظا حتى سبتمبر 2019 حيث ارتفع إجمالي الأصول إلى 5 مليار دينار بنسبة نمو قدرها 18% كما ارتفعت الإيرادات التشغيلية للتصل إلى 109 مليون دينار كويتي بنسبة نمو قدرها 4% بالإضافة إلى زيادة ودائع العملاء إلى 4.1 مليار دينار كويتي بنمو نسبته 14%.

عادل الماجد

واضاف أن إجمالي قيمة حقوق الملكية في البنك ارتفع ليصل إلى 567 مليون دينار كويتي مقارنة مع 396 مليون دينار كويتي إلى جانب ارتفاع محفظة التمويل إلى3.6 مليار دينار كويتي بنسبة نمو14 % إلى جانب الارتفاع المتواصل لقاعدة عملاء البنك.

وقال الماجد ان الحصة السوقية من التمويل بصفة عامة ارتفعت إلى حوالي 9 %بينما ارتفعت حصة بنك بوبيان من تمويل الأفراد تحديدا إلى حوالي 12% الى جانب تحقيق معدلات نمو متميزة في المحفظة الائتمانية للشركات وصلت إلى16 % عن طريق جذب العديد من الشركات التشغيلية المعروفة بملاءتها المالية والاقتصادية وذلك مع التمسك الشديد بأعلى معايير الجودة الائتمانية و دراسة وتنويع المخاطر.

مواردنا البشرية والمسؤولية الاجتماعية

من ناحية اخرى قال الماجد ان البنك تمكن من تحقيق انجاز خليجي بحصول مبادرته الإنسانية (نور بوبيان) لعمليات إعادة البصر في افريقيا على جائزة افضل مبادرة إنسانية اجتماعية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

واضاف « نجحت مبادرة نور بوبيان على مدار 3 سنوات في إعادة البصر لأكثر من 8 الاف شخص في العديد من الدول الافريقية من خلال الحملات التي تمت بمشاركة عدد من الأطباء الكويتيين والمتطوعين من البنك ومن الجهات المتعاونة مع البنك ».

ونوه الماجد الى ما حققه البنك ايضا من انجاز كبير من خلال حصوله على جائزة «إحلال العمالة الوطنية » على مستوى القطاع المصرفي بالكويت وهي التي تمنح سنويا لأفضل مؤسسة في رفع معدلات العمالة الوطنية وذلك للعام الخامس على التوالي.

وقال الماجد ان هذا الانجاز يؤكد مدى التزامنا بالاستيراتيجية الموضوعة وحرص إدارة البنك على مسؤوليتها الاجتماعية تجاه الشباب الكويتي مضيفا « حافظ بنك بوبيان وللعام الخامس على التوالي على مكانته كافضل اختيار للشباب الكويتي في العمل بالقطاع الخاص الى جانب تفوقه في نسبة العمالة الوطنية وهو ما يؤكد مدى ما يحققه من انجازات على كافة المستويات ».

« وربة » يقرع جرس إدراج صكوك بـ 500 مليون دولار في بورصة دبي

قرع الرئيس التنفيذي لبنك وربة الكويتي شاهين الغانم أمس الأربعاء جرس ادراج صكوك مالية بقيمة 500 مليون دولار في بورصة ناسداك دبي وذلك بعائد ربح قدره 9ر2 بالمئة لمدة خمس سنوات.

وقال الغانم عقب قرع جرس الادراج ان إصدار الصكوك يأتي ضمن حزمة اجمالية تبلغ ملياري دولار تم إصدار 500 مليون دولار منها في حين سيتم ادراج باقي الحزمة حسب حاجة البنك المستقبلية. وأوضح الغانم ان المبالغ التي سيتم جمعها من ادراج الصكوك في بورصة ناسداك دبي ستستخدم لاعادة هيكلة الالتزامات المالية للبنك من قصيرة الاجل الى طويلة الاجل مما يتيح دعم النمو المستمر للبنك "وبنك وربة هو البنك الأسرع نموا في الكويت وهذه الصكوك ستساعد في كسب المزيد من حصص السوق".

واشار الغانم الى ان الصكوك التي تم إصدارها حظيت بطلب كبير من المستثمرين "حيث اننا تلقينا طلبات بمبلغ 3 مليارات دولار بالرغم من ان الإصدار المستهدف هو 500 مليون دولار بتغطية وصلت الى 6 مرات وهذا يعطي دليلا واضحا على نمو البنك واهتمام المستثمرين الإقليميين به". وتابع الغانم ان التوسع المستقبلي للبنك سيركز على عمليات تمويل الشركات والمؤسسات (corporate banking) كهدف استراتيجي موضحا ان هذا النوع من العمليات سيستحوذ على نسبة 80 بالمئة من اعمال البنك في حين ان حيز العمليات المصرفية الموجهه للافراد (retail banking) سيحتل 20 بالمئة من إجمالي انشطة بنك وربة.

وقال ان البنك استطاع تحقيق معدلات نمو جيدة خلال الاعوام الثلاثة الماضية سواء من حيث نمو الأصول او الودائع الى جانب ارتفاع الارباح التشغيلية ما ادى الى زيادة ثقة المستثمرين المحليين والاجانب وزيادة الطلب على اصدار مثل هذه الصكوك. واكد الغانم ان إصدار الصكوك في بورصة دبي جاء بسبب كونها مركزا اقليميا لاصدار هذا النوع من الأدوات المالية نظرا الى تركز معظم المؤسسات المالية العالمية في (ناسداك دبي).